

تضرب

«حوار» فصائلي عبر الإعلام

غزة - الاخبار

لم تكن حركة «حماس» تتوقع أن تشكلها لجنة حركية لإدارة قطاع غزة سيفجر الموقف ضدها محلياً وإقليمياً. كل ما في الأمر أن تراكم المراسلات من وكلاء ومديري الوزارات في قطاع غزة دون الحصول على رد من وزراء حكومة «التوافق» في رام الله، «فرض» على «حماس» - كما تقول مصادر في الحركة - أن تجد حلاً، والدليل أن تشكيل هذه اللجنة «لم يترافق مع إجراءات بحق أربعة وزراء للتوافق» يعملون في القطاع

أمر اللجنة ضخمته السلطة فحمل رئيس السلطة، محمود عباس، وقياديو «فتح»، هذه «القضية» إلى طاولات الاجتماعات في كل من بيروت والدوحة والقاهرة، واشتكوا «حماس» بسبب «اللجنة» عند كل الوسطاء. أثمرت هذه الضغوط بالتزامن مع مشروع التسوية الجديد الذي تقترحه واشنطن، فصار «إخضاع غزة» لا يحتاج أكثر من قشة صغيرة تقصم ظهر كل التفاهات السابقة والجولات التي طالت وطولت موسكو وبيروت

للحظة، كادت «حماس» تحت ضغط الإعلام والضجة حول «الميثاق السياسي» الجديد (أجل إعلانه مراراً) أن تكسب «الرأي العام» بإعلان استعدادها لإغلاق ملف اللجنة على أن تعود رام الله وتضطلع بالمهام «اللازم على أي حكومة في العالم فعلها»، لكن السلطة عاجلت الحركة بقرارات متسارعة، أهمها خصم نسبة الثلث من رواتب موظفي القطاع، ثم الضغط في ملف الكهرباء مجدداً

هذا العناد وُد عناداً مقابلاً لدى «حماس»، التي خرجت في مؤتمر صحافي أمس، عبر نائب السنوار، خليل الحية، ليعلم «لأهات الحركة» قبل عقد أي لقاء مع وفد فتحاوي حُكي عن زيارته التي رُهنَت بانتهاء الأعياد اليهودية حتى يتسنى لأعضائه دخول غزة! واشتكى الحية من أن كل ما يُحكى عن «مبادرة عباس» وقصة زيارة الوفد الفتحاوي وشروطه كلها تدور عبر الإعلام لا قنوات التواصل الرسمية

تصادف مؤتمر «حماس» أمس مع اجتماع «التوافق» الأسبوعي، الذي أعاد رفع السقف أمام «حماس»: لن نكون «حكومة صراف آلي». الآن، بات لا مجال أمام «حماس» للتراجع عن تشكيل اللجنة، لأن «التنازل في هذه النقطة، حتى لو أكسبنا الرأي العام، يعني أننا سندفع بالعملة الصعبة لعباس، في ملفات أخرى، وألها التسوية والتنازل عن فلسطين»، تختتم المصادر

إضراب الأسرى، زاعماً خلال زيارته أمس مدينة ديمونا، حيث المفاعل النووي الشهير، ودعوته إلى إطلاق ما سماه «المستقبل إلى ديمونا والنقب» عبر إقامة كلية لتدريس «السايبير»، أن «إسرائيل تقف في الجانب المحق والأخلاقي، بينما الأسرى هم قتله وإرهابيون»، واصفاً البرغوثي بـ«الإرهابي الكبير».

وصب نتيها هو غضبه على مقالة الأسير البرغوثي في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، وقال إن «اعتبار البرغوثي رجل برلمان، هو كمن يعتبر (الرئيس السوري بشار) الأسد، قاتل الأطفال، طبيب عيون». وأضاف أن الصحيفة «تراجعت بعدما وجهنا لها الملاحظات»، في حين أن الأخيرة لم تتراجع، وإنما قالت إن «السيد البرغوثي يقبع في السجن بعد صدور حكم من محكمة لا يعترف بها».

أيضاً، وصلت الحال بمعلق الشؤون العربية في صحيفة «معاريف»، بن كسبت، إلى حد الدعوة إلى صلاة جماعية تضمن «تحلي حكومة (بنيامين) نتيها هو برياطة الجاش، وشجاعة القرار والنفس الطويل أمام مطالب الأسرى الفلسطينيين». ورأى أن «الفلسطينيين يدركون أن صلابه موقف الحكومة الإسرائيلية محدودة»، خاصة أن «هناك خشية من تجدد الانتفاضة، وكذلك الضغط الدولي، وهو ما قد يشكل تهديداً لنتيها هو وحكومته... إن لم يكن اليوم، فغداً. الموضوع قضية صبر فقط».

كذلك، حذر المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرثيل، من «تصدير الإضراب الإجندات الأمنية والسياسية في إسرائيل، في حال تعقد وطالت مدته، خاصة أنه يمكن أن يستمر حتى تعلن إدارة (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب نيتها إعادة تحريك عملية السلام». واختصر المحلل الإسرائيلي الإضراب بأنه «مبادرة شخص واحد، هو مروان البرغوثي»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه «صراع ضد إسرائيل وعباس معاً».

ورأى هرثيل أن «التفاف وسائل الإعلام وتغطيتها الإضراب المتواصل يخدم خطوات البرغوثي ضد قيادة السلطة الفلسطينية، التي تدعم الإضراب رسمياً لكنها قلقة عملياً حيال أي نتيجة ستترفع مكانة الزعيم السجين، غير المحبوب خاصة من الرئيس (محمود) عباس وأنصاره». كما شكك المحلل الإسرائيلي في قدرة وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، على التثبيت بموقفه الراض «للتفاوض مع الأسرى»، معتبراً أنه في حال استمر الإضراب حتى الشهر المقبل، الذي سيلتقي فيه عباس ترامب، فإن «الأمر قد تتطور إلى أزمة عميقة».



الأسرى من الخارج ونحاول أن تكون النشاطات وحدوية قدر الإمكان لاجتذاب أكبر قدر من الالتفاف الشعبي حولها»، مشيرة إلى أن اتساع رقعة النشاطات «مرهون بالتصعيد الذي سيقابل من مصلحة السجون والمؤسسة الإسرائيلية».

من جهة العدو، وصف الوزير الإسرائيلي بلا حقيبة، تساحي هنغبي، الأسرى بأنهم «مجموعة من القتلة الوقحين، والذين يحظر أن تستسلم إسرائيل لهم»، زاعماً في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة أن ظروف أسرهم «تعكس القوانين الدولية»، وأن الإضراب «ذريعة مروان البرغوثي لمعركته المتوقعة على خلافة (رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس) أبو مازن».

أما رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فلم ينس التطرق إلى

يصور الإسرائيليون الإضراب على أنه خدمة لأهداف البرغوثي الخاصة

السجون باشرت بخطوات فعلية عدة لردع الإضراب عن الطعام كنقل الأسرى بين السجون ومصادرة ممتلكاتهم وتحويلهم إلى العزل الانفرادي».

في السياق نفسه، ذكرت حوش أن «هناك مبادرات عدة لتدعيم نضال

«التجمع الوطني الديمقراطي»، دعاء حوش، أن إضراب الأسرى «هو آخر الوسائل النضالية التي يخوضها الأسير داخل السجون، ولهذا قيمة معنوية كبيرة، لأنه أهم ورقة ضغط في يد الأسرى».

وقالت إن «هذا الضغط يجب أن يُدعم بتحزك شعبي خارج السجون لمحاولة استرداد كل الحقوق والمطالب الإنسانية التي سُلبت من أسرانا، ولكي تُلغى الحالة المنافية للإنسانية ولاتفاقات الدولية التي يعيشونها داخل الأسر».

ورأت حوش، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المؤسسة الإسرائيلية تحاول ردع النضال الفلسطيني عبر شدّ الخناق والتكثيف بالأفراد والمجموعات، وهي تقابل كل خطوة نضالية شرعية بمحاولة إذلال وقمع لهذا النضال»، لافتة إلى أن «مصلحة

معركة جديدة بدأت مع دعوة المعارضة إلى إلغاء النتائج (أ ف ب)



النتيجة بما فيه حزب المعارضة الرئيسي... فالأمة قالت كلمتها».

ومع كل هذه الأسئلة المحيطة بنتائج الاستفتاء، من المتوقع أن تعلن النتيجة الرسمية بعد حوالي أسبوعين. في الأثناء، يجري الحديث عن أن «العدالة والتنمية» لن ينتظر حتى عام 2019، تاريخ الانتخابات البرلمانية والرئاسية التالية، للتغيير النهائي للنظام السياسي، بل إن انتخابات مبكرة قد تجري. يذكر أن تغيير النظام يجري على ثلاث مراحل، أولاً قد تطبق مباشرة وهي إلغاء المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى التعديلات التي تناول «المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

عمر جليك، ما وصفه بالتعليقات ذات «الدافع السياسي» ضد قرار اللجنة العليا للانتخابات قبول بطاقات الاقتراع غير المختومة في الاستفتاء. ودافع الوزير في تصريحات للصحافيين في أنقرة أمس، عما قال إنه «إطار تركيا القانوني القوي وعمليات الانتخابات الشفافة».

بدروه، انتقد اردوغان المراقبين الدوليين الذين شككوا في نزاهة الاستفتاء على توسيع صلاحياته، فيما قال رئيس الحكومة بن علي يلدريم، إن على المعارضة «احترام نتائج هذا الاستفتاء»، لأن «الأمة عبرت بحرية عن إرادتها في الصناديق... هذه المسألة انتهت... وعلى العالم أجمع أن يحترم